قبول زراع البدو لفكرة الزراعة التعاقدية بمحافظة شمال سيناء

د/محمد أمين صدقي الغاوي* د/ حسام الدين إبراهيم أحمد عبدالعال*
*** أستاذ باحث الإرشاد الزراعي المساعد ورئيس قسم الإرشاد الزراعي- مركز بحوث الصحراء**
**** باحث إرشاد الزراعي بقسم الإرشاد الزراعي- مركز بحوث الصحراء**

المستخلص

إستهدف البحث تحديد مستوي معرفة المبحوثين من زراع البدو بمنطقة البحث لفكرة الزراعة التعاقدية، وكذلك إقتناعهم بها، وقبولهم لها، هذا بالإضافة إلي معرفتهم بالعديد من الفوائد التي تعود عليهم من تطبيق هذه الفكرة.

وقد أُجري البحث بالمراكز الأربعة الساحلية لمحافظة شمال سيناء وهي على الترتيب من الغرب إلي الشرق (بئر العبد، والعريش، والشيخ زويد، ورفح) والتي يمارس سكانها الزراعة لتوافر مقوماتها من أراضي ومياه، وبعد ذلك تم إختيار أكبر قريتين من حيث عدد الحائزين بها من كل مركز، وبناءاً على ذلك فقد وقع الإختيار على الثماني قرى التالية: قريتي السادات وإقطية من مركز بئر العبد، وقريتي السبيل والسكاسكة من مركز العريش، وقريتي السكادرة والظهير من مركز الشيخ زويد، وقريتي المطلة وأبو شنار من مركز رفح. هذا وقد بلغت شاملة البحث ٣٦٠٧ مزارعاً وتم إختيار عينة عشوائية منتظمة منها بلغ قوامها ٣٦١ مزارعاً بنسبة ١٠% من إجمالي عدد الحائزين بتلك القري. وتم جمع البيانات بواسطة إستمارة إستبيان عن طريق المقابلة الشخصية للمبحوثين خلال الفترة من بداية شهر سبتمبر ٢٠١٣ وحتي نهاية شهر مايو ٢٠١٤، حيث تم إستيفاء بيانات البحث من كل مبحوث علي ثلاث مرات بفارق زمني قدره ثلاثة أشهر نظراً للظروف الأمنية التي تمر بها محافظة شمال سيناء، حيث تم الحصول في المرة الأولي علي إستجابة المبحوث الدالة علي مستوي معرفته بالعبارات الدالة علي فكرة الزراعة التعاقدية والتي بلغ عددها (٣٤) عبارة، ثم تم الحصول في المرة الثانية علي إستجابة نفس المبحوث الدالة علي إقتناعه بهذه العبارات، وتم الحصول في المرة الثالثة علي إستجابة المبحوث ذاته الدالة علي قبوله لتلك العبارات الدالة علي فكرة الزراعة التعاقدية. وأُستخدم في تحليل تلك البيانات الحصر العددي والعرض الجدولي بالتكرار والنسب المئوية والدرجة المتوسطة.

وقد أوضحت نتائج البحث ما يلي:-

١- أن (٢١,٦%) من المبحوثين لا يعرفون فكرة الزراعة التعاقدية، وأن (١٦,٩%) يعرفونها بدرجة ضعيفة، وأن (٢٥,٥%) يعرفونها بدرجة متوسطة، وأن (٣٦,٠%) من المبحوثين يعرفون فكرة الزراعة التعاقدية بدرجة جيدة.

٢- أن (٢٤,٤%) من المبحوثين لا يقتنعون بفكرة الزراعة التعاقدية، وأن (١٨,٣%) يقنعون بها بدرجة ضعيفة، وأن (٢٤,٦%) يقتنعون بها بدرجة متوسطة، وأن (٣٢,٧%) من المبحوثين يقتنعون بفكرة الزراعة التعاقدية بدرجة جيدة.

٣- أن (٢٦,٩%) من المبحوثين لا يقبلون فكرة الزراعة التعاقدية، وأن (٢٠,٨%) يقبلونها بدرجة ضعيفة، وأن (٢٣,٣%) يقبلونها بدرجة متوسطة، وأن (٢٩,١%) من المبحوثين يقبلون فكرة الزراعة التعاقدية بدرجة جيدة.

٤-بلغت الدرجة المتوسطة الإجمالية لقبول المبحوثين لفكرة الزراعة التعاقدية (١,٦٥) وهي تشير إلي أن قبولهم بصفة عامة يقع في الفئة الضعيفة.

٥- أن المبحوثين ذكروا العديد من الفوائد التي يمكنهم الحصول عيها من تطبيق فكرة الزراعة التعاقدية بمنطقة البحث، وهي علي الترتيب كما يلي: ضمان تسويق المحصول المتعاقد عليه(٧٠,١%)، وإمكانية الحصول علي سعر مناسب من بيع المحصول المتعاقد عليه (٦٦,٥%)، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي الموثوق بها (٥٥,٤%)، والحصول علي خدمات إرشادية زراعية جيدة (٣٠,٧%)، والتوسع في زراعة بعض الحاصلات التصديرية (٢٥,٥%)، وأخيراً فتح أسواق جديدة لتصدير الحاصلات الزراعية المصرية (١٩,٤%) من المبحوثين.

المقدمة والمشكلة البحثية

تعد محافظة شمال سيناء من أهم المناطق التي تسعي الدولة إلي إحداث نهضة تنموية زراعية بها، إلا أن الزراعة في أراضي تلك المحافظة تحتاج إلى نظم تكنولوجية متطورة نظراً لطبيعتها التي تكمن في الإنخفاض الشديد في خصوبة التربة، وعدم توافر مصادر الري بصفة دائمة، علاوة على إرتفاع ملوحة المياه بها، وعدم توافر الآلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي، ونقص الحيوانات المزرعية، وصعوبة تسويق الحاصلات الزراعية. (أبوحطب والشوادفي، ١٩٩٨، ص٣٦٥).

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية بمحافظة شمال سيناء، إلا أن المشكلات الخاصة بالتسويق ما زالت تحول دون تحقيق ذلك، حيث أن المشكلات التسويقية قد تزايدت في الفترة الأخيرة، وقد يرجع ذلك إلي عدم الدراية الكافية بظروف السوق، وإتساع المسافة المكانية والزمانية بين المزارع والمستهلك، هذا فضلاً عن إفتقار معظم المزارعين للإمكانيات التخزينية أو التصنيعية كالفرز والتدريج، وقد أدى ذلك إلى معاناة المزارع السيناوي من تذبذب أسعار المحاصيل الزراعية التي لم تعد تستقر على نمط سعري محدد يحقق له التسويق الأمثل لمنتجاته الزراعية، بل تقفز قفزات صعودًا وهبوطًا لتطيح بآمال مزارعي البدو بمحافظة شمال سيناء في تحقيق عائد إقتصادي يعوضهم خيرًا عما عانوه من جهد ومشقة في زراعة أراضيهم والإهتمام بها، وبالتالي يزداد الخناق على المزارع السيناوي الذي قد يؤدى به إلى أن يهجر أرضه ويبحث عن مهنة جديدة.

ولما كانت عملية التسويق الزراعي تعد أحد الركائز الأساسية التي يبنى عليها أي بنيان إقتصادي قومي فهي ليست فقط جزء مكمل لعملية الإنتاج الزراعي بل هي جزء من الإنتاج نفسه، لذا أهتمت الدول المختلفة بتنظيم العلاقة بين المنتجين الزراعيين والمصنعين من جهة ومقدمي الخدمات التسويقية الزراعية بما في ذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية من جهة أخرى، وذلك من أجل تحسين الإنتاج الزراعي من خلال إنسياب المعلومات التسويقية والإنتاجية بين الأطراف المختلفة، وزيادة القدرة على التفاوض وتسهيل عمليات التسويق الزراعي بما ينعكس فى النهاية لمصلحة المستهلك وهو ما يعرف بسلسلة القيمة. (Johnson: 2005, p.4).

وتعد الزراعة التعاقدية أحد صور تعزيز سلسلة القيمة لأنها وسيلة للربط بين الزراع والجهات الزراعية، حيث تتعهد تلك الجهات الزراعية بشراء المحاصيل الزراعية مسبقًا من الزراع وذلك ضمن معايير محددة للجودة والكمية، والتي توفر للزراع فرصة الحصول على مجموعة أوسع من الخدمات الإدارية والفنية والإرشادية التي قد لا يمكن بدون ذلك الحصول عليها. (Hoeffler: 2006, P.6).

ويعرف (Huacuja: 2001, P.1) الزراعة التعاقدية بأنها اتفاق تعاقدي بين المزارعين والشركات الزراعية سواء كان مكتوبا أو شفويا لتحديد واحد أو أكثر من شروط الإنتاج والتسويق لمنتج زراعي معين. ويعرفها (Singh: 2003, P.2) بأنها ترتيبات تنظيمية بين المزارعين (سواء كانوا مالكي الأرض أو مستأجرين) وبين الشركات الزراعية يتم فيها الإتفاق على السعر والكمية والجودة ووقت تسليم المنتج. كما يعرفها (Woodend: 2003, P.5) بأنها علاقات بين المنتجين والمؤسسات الخاصة والمحلية بديلًا عن تبادلات السوق المفتوح عن طريق عقد إتفاق بين المزارعين ووحدات الشراء أو وحدات التصدير أو وحدات التصنيع على السعر والقروض والجودة وأنشطة الإنتاج. وكذلك يعرفها (Roth: 1992, P.1) بأنها الحالة التي يقوم المزارع فيها بإمداد الشركات المتكاملة رأسيًا بالمنتجات الزراعية. ويعرفها 2004, (Stessens, et al.: p.8) بأنها ترتيب تنظيمي يسمح للشركات بالمشاركة والتحكم في عمليات الإنتاج الزراعي دون إمتلاك الأراضي الزراعية حيث تتم الزراعة بواسطة المزارعين المستقلين. ويضيف قائلاً بأن الزراعة التعاقدية هي إتفاق بين أطراف غير متكافئة وهى الشركات والهيئات الحكومية (الفئة الأقوى اقتصاديًا) من ناحية وصغار المزارعين(الفئة الأضعف إقتصاديًا) من ناحية أخرى.

ونظراً لأهمية الزراعة التعاقدية فقد تضمنت الرؤية المستقبلية لقطاع الزراعة المصري من خلال الإستراتيجية القومية للتنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ أهمية تطبيق نظام متكامل للزراعة التعاقدية في مصر في الوقت الراهن على غرار بعض الدول الأخرى للحد من معاناة المزارعين خاصة في مجالات

التسويق وتطوير نظم الإنتاج. (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ٢٠٠٩ ، ص ٨٢) .

هذا وتعتبر الزراعة التعاقدية من أهم الأفكار الزراعية الجديدة التي يقوم جهاز الإرشاد الزراعي بنشرها بين المزارعين وذلك بإستخدام طرقه ووسائله المتعددة والمختلفة محاولاً إقناعهم بأهميتها وفائدتها، ويعرف (عمر وآخرون، ١٩٧١، ص١٧٦) النشر علي أنها العملية التي بواسطتها يمكن للأفكار الحديثة أن تذاع ليعرفها أكبر عدد من المسترشدين، وهى في البرامج الإرشادية الزراعية عبارة عن العملية التي يمكن بواسطتها الإتصال بعدد كبير من مستقبلي الرسائل الإرشادية ليتعلموا الأفكار والخبرات الزراعية الحديثة والجهاز الإرشادي الزراعي في سبيل ذلك يعمل علي إقناعهم بها وبأهمية تبنيها وتنفيذها وإستخدامها في حقولهم بغية زيادة الإنتاجية الزراعية بهدف حصولهم علي أكبر قدر من الربح لتحسين أحوالهم الإقتصادية والإجتماعية، وبعبارة أخرى فإن علمية النشر هي العملية التي يمكن بواسطتها الإتصال بعدد كبير من الزراع ليتعلموا ويتبنوا الأفكار والخبرات الزراعية التي أقرها الباحثون الزراعيون.

ويرى (عبدالمقصود، ١٩٨٨، ص٧٤) أن الانتشار هو العملية التي بواسطتها يتم نشر وتعميم المستحدثات أو المبتكرات أو الخبرات بين أفراد المجتمع. ويشير (Rogers: 1983, p.6) إلى أن عملية الذيوع هي العملية التي بواسطتها يتم نقل المبتكرات أو الأفكار الجديدة إلى أعضاء النظام الإجتماعي خلال فترة زمنية محددة وعبر قنوات معينة.

والجدير بالذكر أن عملية تبني التكنولوجيات الزراعية يسبقها عملية نشر تلك التكنولوجيات، حيث تمثل عملية النشر الخلفية التي تعتمد عليها عملية التبني، فلا تكتمل عملية النشر ما لم توجد عملية التبني، أي أن هناك تلازماً وترابطاً بين عمليتي نشر وتبني التكنولوجيات الزراعية، ولو أن هناك فارقاً كبيراً بينهما يتمثل في أن عملية النشر تقع عادة بين العديد من الأفراد، في حين أن عملية التبني هي عملية فردية تتعلق بالفرد وحده أي تحدث داخل كل فرد على حده. (الشاذلي في: الخولي وآخرون: ١٩٨٤، ص ٢٧٠).

ويذكر (Welkening: 1953, p.34) أنه عندما يقرر الفرد إعتناق فكرة جديدة فإن هذا القرار لا بد أن ينطوي علي عملية تتكون من مراحل وخطوات أربعة تسبق عملية تبني الأفكار الجديدة، وهذه المراحل هي: الشعور بالفكرة، والحصول علي المعلومات، والإقتناع بالفكرة وتجربتها، والإعتناق والتنفيذ.

وقد ذكر (Rogers and Shoemaker: 1971, p.102) تنظيراً لعملية إتخاذ قرار التبني الذي يتكون من أربعة مراحل هي: المعرفة، والإقتناع، والقرار، والتأكيد. ففي **مرحلة المعرفة** يتم معرفة الفرد بوجود الخبرة، ويكتسب بعض المعلومات عنها، وقد يبدأ الفرد بالإهتمام بوجود الخبرة، وجمع المعلومات المتوافرة عنها نتيجة شعوره بوجود مشكلة معينة، وبحاجته إلي تلك الفكرة أو الخبرة لعلاجها، وقد يتحقق من حاجته إلي الخبرة الجديدة بعد سماعه عنها، وهذا يتوقف بطبيعة الحال علي طبيعة الفكرة أو الخبرة الجديدة، وطبيعة المجتمع الذي يعيش فيه. وعلي أية حال فهناك ثلاثة أنواع من المعلومات هي: معلومات عن وجود الفكرة وماهيتها، ومعلومات عن كيفية إستعمال الفكرة أو الخبرة الجديدة، ومعلومات تتعلق بالمبادئ أو الأسس المرتبطة بأهمية الفكرة وضرورة استعمالها، وفي مرحلة المعرفة يحتاج المزارع إلي النوع الأول فقط من المعلومات أي معلومات عن مجرد وجود الفكرة وما هي، أما النوعين الآخرين فتتشابه الحاجة إليهما في المراحل التالية. أما في مرحلة **الإقتناع** فيكون المزارع إتجاهاً موجباً أو سالباً تجاه الفكرة أو الخبرة الجديدة، ويسعى المزارع في هذه المرحلة إلي الحصول علي معلومات عن الفكرة أو الخبرة الجديدة، وتؤثر شخصيته والنظام الاجتماعي السائد علي المصادر التي يلجأ إليها للحصول علي تلك المعلومات، وهناك نوعان من الإتجاهات التي يكونها الفرد في هذه المرحلة هما: إتجاه خاص نحو الفكرة نفسها، وإتجاه عام نحو التغيير بصفة عامة، وفي تلك المرحلة قد يكون الفرد إتجاهاً موجباً نحو الفكرة. وتأتي **مرحلة القرار** وفيها يختار الفرد واحدة من إثنين، إما أن يقبل الفكرة ويقوم بتطبيقها أو يرفضها، وقد يكون القرار بالقبول أو الرفض ومع ذلك فقد يستمر الفرد في قبوله للفكرة وقد لا يستمر، كما أنه قد يعدل عن رفضه لها ويقرر قبولها وتطبيقها مؤخراً، ولذا كان من الطبيعي أن يدخل في مرحلة جديدة هي **مرحلة التأكيد** أو التعزيز أو التدعيم، فبعد إتخاذ قرار التبني أو الرفض يحتاج الفرد إلي

معلومات لتأكيد قراره، وقد يقرر عدم الإستمرار في التبني، كما أنه قد يعدل عن رفض الفكرة، ويقرر قبولها في وقت متأخر، وقد يرجع ذلك إلي نقص المعلومات التي يتلقاها الفرد حول الفكرة بعد اتخاذه لقرار معين بشأنها.

وقد ذكر(سالم، ١٩٨٢، ص ص٨٤-٨٥) نقلاً عن "رشتي" أن نجاح جهاز الإرشاد الزراعي في تحقيق مهمته يتوقف علي إستجابة الزراع نحو التكنولوجيا الزراعية، وأن هذه الإستجابة تتمثل في أحد مواقف ثلاثة هي:

(١) القبول: ويعنى الإقتناع بفائدة التكنولوجيا الزراعية والرضا عنها والإستعداد لتطبيقها، غير أن هذا *لايستلزم بالضرورة تبنيها بمعنى الإستخدام الكامل المستمر لها، فأحياناً يقبل المزارع التكنولوجيا ولا* توجد لديه إمكانيات تنفيذها، وحينئذ يلجأ إلى تأجيل إتخاذه قرار التبنى إلى أن تتوفر الظروف المواتية لديه فيقوم بتنفيذها، ومن هذا يتضح أن القبول قد يعنى التبنى، كما يعنى عدم القدرة على التبنى مع الاقتناع بالتكنولوجيا والرضا عنها.

(٢) الرفض: ويتضمن كل أشكال الإعتراض التى يبديها المزارع تجاه التكنولوجيا الزراعية والتى تنتج من عدم الإقتناع بفائدة التكنولوجيا أو تعارضها مع ما يدين به المزارع من إتجاهات وقيم بصفة خاصة أو عدم توافقها مع نظامه الإجتماعي والثقافي بصفة عامة.

(٣) عدم الإلتزام: ويتضمن كل أنواع السلوك الحيادي التى يبديها المزارع تجاه التكنولوجيا الزراعية، وغالبًا ما يظهر هذا الموقف ممن ليس لديهم معلومات كافية عنها أو غير المعنيين بها في قليل أو كثير.

ولذا فإن هذا البحث يسعي إلي محاولة الإجابة عن تساؤل عام وهو ما مدي قبول المبحوثين من زراع البدو لفكرة الزراعة التعاقدية بمحافظة شمال سيناء؟ ومن هذا المنطلق فإن مشكلة البحث تنحصر في الإجابة علي التساؤلات الفرعية التالية:-

١- ما هو مستوي معرفة المبحوثين من زراع البدو بفكرة الزراعة التعاقدية؟
٢- ما هو مستوي إقتناع المبحوثين من زراع البدو بفكرة الزراعة التعاقدية؟
٣- ما هو مستوي قبول المبحوثين من زراع البدو لفكرة الزراعة التعاقدية؟
٤- ما هو رأي المبحوثين من زراع البدو في الفوائد التي سيحصلون عليها من تطبيق فكرة الزراعة التعاقدية؟

أهداف البحث

من خلال العرض السابق للمشكلة البحثية، فقد تحددت أهداف البحث فيما يلي:-

١- التعرف علي مستوي معرفة المبحوثين من زراع البدو بفكرة الزراعة التعاقدية.
٢- التعرف علي مستوي إقتناع المبحوثين من زراع البدو بفكرة الزراعة التعاقدية.
٣- التعرف علي مستوي قبول المبحوثين من زراع البدو لفكرة الزراعة التعاقدية.
٤- التعرف علي رأي المبحوثين من زراع البدو في الفوائد التي سيحصلون عليها من تطبيق فكرة الزراعة التعاقدية بمنطقة البحث.

التعريفات الإجرائية

يتضمن هذا الجزء عرضاً لتوضيح المصطلحات الرئيسية في هذا البحث:-

* مراحل قبول المبحوثين من زراع البدو لفكرة الزراعة التعاقدية: ويقصد بها في هذا البحث المراحل التي يمر بها المبحوثين بداية من المعرفة بفكرة الزراعة التعاقدية، والإقتناع بها، ثم قبولهم لها والإستعداد لتطبيقها.
* معرفة المبحوثين من زراع البدو بفكرة الزراعة التعاقدية: ويقصد بها في هذا البحث إجمالي إستجابات المبحوثين علي مجموعة العبارات الدالة علي معرفتهم بفكرة الزراعة التعاقدية.
* إقتناع المبحوثين من زراع البدو بفكرة الزراعة التعاقدية: ويقصد به في هذا البحث إجمالي إستجابات المبحوثين علي مجموعة العبارات الدالة علي إقتناعهم بفكرة الزراعة التعاقدية.
* قبول المبحوثين من زراع البدو بمنطقة البحث لفكرة الزراعة التعاقدية: ويقصد به في هذا البحث إجمالي إستجابات المبحوثين علي مجموعة العبارات الدالة علي قبولهم لفكرة الزراعة التعاقدية.

الطريقة البحثية

وتتضمن ما يلي:-

منطقة البحث

أُجري هذا البحث بمحافظة شمال سيناء والتي تقع في الطرف الشمالي الشرقي لجمهورية مصر العربية بين خطي طول ٣٢، و٣٤ شرقاً وخطي عرض ٢٩، و٣١ شمالاً، وحدها الشرقي هو إمتداد ساحل البحر الأبيض المتوسط من بالوظة غرباً حتى مدينة رفح شرقاً بطول ٢٢٠ كم، ويحدها من الغرب خط يمتد من بالوظة على ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى جنوب ممر متلا جنوباً، ويحدها من الجنوب خط يمتد من جنوب ممر متلا غرباً حتى رأس النقب شرقاً(شمال طابا)، وحدها الشرقي يمتد من رفح على ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالاً حتى رأس النقب جنوباً (شمال طابا) وهو الحد السياسي لمصر مع فلسطين المحتلة. وتضم محافظة شمال سيناء ستة مراكز إدارية هي العريش (عاصمة المحافظة)، وبئر العبد، والشيخ زويد، ورفح، والحسنة، ونخل، وتبلغ المساحة الإجمالية لمحافظة شمال سيناء ٢٧٥٦٤ كيلو متر مربع تقريباً أي نحو ٢,٨% من مساحة مصر. (مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمحافظة شمال سيناء، ٢٠١٤).

وتنقسم الملامح الجغرافية بمحافظة شمال سيناء إلى نوعين من البيئات: الأولي ساحلية وتضم مراكز بئر العبد، والعريش، والشيخ زويد، ورفح المصرية، والبيئة الأخرى هي البيئة الصحراوية بمركزي الحسنة ونخل حيث توجد بوسط سيناء والتي تقع أغلبها في منطقة الهضاب، وتتميز بوجود مجموعة من الجبال العالية التي يتخللها مجموعة من الوديان مثل وادي العريش الذي يخترق محافظة شمال سيناء من الجنوب إلى الشمال حيث تتجمع الأمطار في روافده ثم تصب في مجراه متجهه إلى مصبه بمدينة العريش على سهل البحر الأبيض المتوسط، هذا وتتمتع محافظة شمال سيناء بمناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال ويتدرج إلى مناخ يصل أو يقترب من مناخ المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية لذلك فمناخها شديد الحرارة صيفاً ومائل للدفء شتاءاً وتتراوح متوسط درجات الحرارة فيها ما بين ١٠ درجات شتاءاً و٢٤ صيفاً أما بالنسبة لمعدلات سقوط الأمطار فهي تزداد في الشمال والشرق حيث يصل معدله حوالي ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مللي متر بمنطقتي رفح والشيخ زويد في حين تنخفض معدلات المطر في الجنوب. (مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمحافظة شمال سيناء، ٢٠١٤).

ولما كان هذا البحث يستهدف التعرف علي قبول زراع البدو لفكرة الزراعة التعاقدية بمحافظة شمال سيناء، فقد إقتصر البحث على المراكز الأربعة الساحلية لمحافظة شمال سيناء وهي على الترتيب من الغرب إلي الشرق (بئر العبد، والعريش، والشيخ زويد، ورفح) والتي يمارس سكانها الزراعة لتوافر مقوماتها من أراضي ومياه. ونظراً لكثرة عدد القرى بتلك المراكز(٥٢) قرية مما يصعب معه دراسة جميع القرى التابعة لتلك المراكز، فقد تم إختيار أكبر قريتين وذلك من حيث عدد الحائزين بها من كل مركز، وبناءاً على ذلك فقد وقع الإختيار على الثماني قرى التالية وهي: قريتي السادات وإقطية من مركز بئر العبد، وقريتي السبيل والسكاسكة من مركز العريش، وقريتي السكادرة والظهير من مركز الشيخ زويد، وقريتي المطلة وأبو شنار من مركز رفح.

شاملة البحث وعينته

لما كان من الصعب على الباحثين – وفقاً لإمكانيات الوقت والمال- جمع البيانات من جميع الحائزين بالقرى الثمانية المختارة للدراسة والبالغ عددهم (٣٦٠٧ حائزاً)، فقد رؤى إختيار عينة ممثلة لهم وذلك بطريقة عشوائية منتظمة من واقع كشوف الحيازة بالجمعيات التعاونية الزراعية بكل قرية من القرى المختارة للدراسة، وقد بلغ قوام هذه العينة (٣٦١ مبحوثاً) تمثل نسبة ١٠% من إجمالي عدد الحائزين بهذه القرى، وموزعين على تلك القرى بنفس نسب تواجدهم في مجتمع الدراسة، وذلك على النحو التالي: السادات (٨٢ مبحوث)، وإقطية (٤٩ مبحوث)، والسبيل (٣٥ مبحوث)، والسكاسكة (٣٣مبحوث)، والسكادرة (٤٣ مبحوث)، والظهير (٣٧ مبحوث)، والمطلة (٤٤ مبحوث)، وأبو شنار (٣٨ مبحوث) على الترتيب.

إعداد أداة جمع البيانات

تم إعداد إستمارة إستبيان كأداة لجمع البيانات البحثية من المبحوثين، وقد إشتملت إستمارة الإستبيان علي ثلاثة أجزاء، تناول الجزء الأول منها الخصائص الشخصية والمزرعية للمبحوثين من زراع البدو بمنطقة البحث والتي إشتملت علي: السن، والحالة التعليمية، والحالة الزواجية، والمهنة الأساسية، ومساحة الحيازة الزراعية وأنواع الزراعات، ومدة الخبرة بالعمل الزراعي، ومصدر الري، وعدد رؤوس الحيوانات المزرعية، ومصدر الحصول علي المعلومات الزراعية (نوعها، ودرجة التعرض)، وعضوية المنظمات المجتمعية (نوعها، ودرجة العضوية)، والمشاركة في الأنشطة الإرشادية (نوعها، ودرجة المشاركة)، والمشاركة البيئية الصحراوية (نوعها، ودرجة المشاركة).

وتضمن الجزء الثاني من الإستمارة عدد (٣٤) عبارة يدور مضمونها حول فكرة الزراعة التعاقدية، وقد طُلب من كل مبحوث الإستجابة لها للوقوف علي معرفته بفكرة الزراعة التعاقدية، وإقتناعه بها، وقبوله لها والإستعداد لتطبيقها، وذلك علي النحو التالي:

أ- من حيث معرفة المبحوث بفكرة الزراعة التعاقدية فقد طُلب منه الإستجابة علي هذه العبارات وذلك علي مقياس مكون من أربع فئات هي: لا يعرف الفكرة-معرفة ضعيفة-معرفة متوسطة-معرفة جيدة.

ب- من حيث إقتناع المبحوث بفكرة الزراعة التعاقدية فقد طُلب منه الإستجابة علي هذه العبارات وذلك علي مقياس مكون من أربع فئات هي: لا يقتنع بالفكرة - إقتناع ضعيف- إقتناع متوسط- إقتناع جيد.

ج- من حيث قبول المبحوث لفكرة الزراعة التعاقدية فقد طُلب منه الإستجابة علي هذه العبارات وذلك علي مقياس مكون من أربع فئات هي: لا يقبل الفكرة-قبول ضعيف- قبول متوسط- قبول جيد.

وتناول الجزء الثالث من إستمارة الإستبيان رأي المبحوثين من زراع البدو في الفوائد التي يمكن الحصول عليها من تطبيق فكرة الزراعة التعاقدية بمنطقة البحث.

وبعد إعداد الإستمارة علي هذا النحو تم إجراء إختبار مبدئي لها علي خمس وعشرين مزارعاً من زراع البدو بقرية الجورة بمركز الشيخ زويد خلال شهر مايو ٢٠١٣، وتبين من نتيجته إنها تحتاج لبعض التعديلات التي تم إجرائها، وأصبحت الإستمارة بعد ذلك صالحة لجمع البيانات التي تحقق أهداف البحث.

جمع البيانات

جُمعت البيانات النهائية لهذا البحث عن طريق المقابلة الشخصية للمبحوثين بواسطة إستمارة إستبيان، حيث تم إستيفاء البيانات من كل مبحوث علي ثلاث مرات بفارق زمني قدرة ثلاثة أشهر فقط نظراً للظروف الأمنية التي تمر بها محافظة شمال سيناء، حيث تم الحصول في المرة الأولي علي إستجابة المبحوث علي العبارات المدونة بالإستمارة للوقوف علي معرفته بفكرة الزراعة التعاقدية في الفترة من بداية شهر سبتمبر ٢٠١٣ وحتي نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٣، وتم الحصول في المرة الثانية علي إستجابة نفس المبحوث علي العبارات المدونة بالإستمارة للوقوف علي إقتناعه بفكرة الزراعة التعاقدية في الفترة من بداية شهر ديسمبر ٢٠١٣ وحتي نهاية شهر فبراير ٢٠١٤، وتم الحصول في المرة الثالثة علي إستجابة ذات المبحوث الدالة علي العبارات المدونة بالإستمارة للوقوف علي قبوله لفكرة الزراعة التعاقدية في الفترة من بداية شهر مارس ٢٠١٤ وحتي نهاية شهر مايو ٢٠١٤، وبذلك بلغت المدة الزمنية لجمع بيانات هذا البحث تسعة أشهر بدأت من شهر سبتمبر ٢٠١٣ وحتي نهاية شهر مايو ٢٠١٤.

تحليل البيانات

بعد الانتهاء من جمع بيانات البحث، تم إجراء بعض الخطوات الأولية والإعتبارية تمهيداً لتحليل البيانات، حيث تم مراجعة وتدقيق البيانات لجميع إستمارات الإستبيان المجموعة من المبحوثين، ثم بعد ذلك مرحلة الترميز والتفريغ والتبويب، ثم مرحلة التجميع والجدولة والتصنيف، وذلك بغرض تحقيق الأهداف البحثية، وتم إستخدام جداول الحصر العددي والنسب المئوية لوصف عينة البحث.

ولمعرفة رأى المبحوثين بمعرفتهم بفكرة الزراعة التعاقدية تم إعطاء المبحوث درجات وفقاً لإستجابته على كل عبارة من العبارات الدالة علي فكرة الزراعة التعاقدية على النحو التالي: لا يعرف أعطى صفراً، وفى حالة المعرفة الضعيفة أعطى درجة واحدة، والمعرفة المتوسطة أعطى درجتان، والمعرفة الجيدة أعطى ثلاث درجات. وبنفس الطريقة تم ذلك أيضاً في كل من إقتناع وقبول المبحوثين لفكرة الزراعة التعاقدية.

ولترتيب العبارات الدالة علي فكرة الزراعة التعاقدية، فقد تم إستخدام الدرجة المتوسطة والتي تم الحصول عليها من خلال إعطاء أوزان لإستجابة المبحوث داخل كل فئة، حيث تم إعطاء فئة المعرفة الضعيفة درجة واحدة، والمتوسطة درجتان، والجيدة ثلاث درجات، وتم جمع الدرجات التي حصل عليها المبحوثين في العبارة الواحدة ثم

قسمتها على عدد المبحوثين وبذلك أمكن الحصول على ترتيب كل عبارة من العبارات المدروسة، وبنفس الطريقة تم ذلك أيضاً في ترتيب هذه العبارات في كل من إقتناع وقبول المبحوثين لفكرة الزراعة التعاقدية.

وبحساب المدى تم تقسيم العبارات المدروسة إلى ثلاث فئات وذلك من حيث مدي معرفة وإقتناع وقبول المبحوثين لهذه العبارات، وذلك على النحو التالى: عبارات يعرفها أو يقتنع بها أو يقبلها المبحوثين بدرجة ضعيفة وهى التي حصلت من صفر إلى ١,٦٦، وعبارات يعرفها أو يقتنع بها أو يقبلها المبحوثين بدرجة متوسطة وهى التي حصلت من ١,٦٧ إلى ٢,٣٣، وعبارات يعرفها أو يقتنع بها أو يقبلها المبحوثين بدرجة جيدة وهى التي حصلت على ٢,٣٤ فأكثر.

ولتحديد الدرجة الإجمالية للمبحوثين في معرفتهم بفكرة الزراعة التعاقدية وكذلك في إقتناعهم بها وقبولهم لها فقد تم جمع الدرجات التي حصل عليها المبحوثين في كل منها وقسمتها على عدد العبارات الدالة علي فكرة الزراعة التعاقدية وذلك للخروج بدرجة واحدة تعبر عن معرفة المبحوثين بفكرة الزراعة التعاقدية وكذلك إقتناعهم بها وقبولهم لها، وذلك بإستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSSعلي الحاسب الآلي.

وصف خصائص المبحوثين

إتضح من البيانات جدول رقم(٢) ما يلي: أن جميع المبحوثين (١٠٠%) أعضاء في الجمعيات التعاونية الزراعية بمنطقة البحث، وأن (٨٨,٩%) منهم متزوجون، وأن (٨٨,٦%) منهم بلغ سنهم ٣٠ سنة فأكثر، وأن (٨٣,١%) منهم يعتمدون علي شيوخ القبائل في الحصول علي معلوماتهم الزراعية، وأن (٨٠,٩%) منهم يعتمدون علي الأمطار مع الآبار الإرتوازية للحصول علي المياه اللازمة لري أراضيهم، وأن (٧٤.٨%) منهم يحوزون عشرة أفدنة فأكثر من الأراضي الزراعية، وأن (٦٦,٥%) منهم تبلغ مدة خبرتهم في العمل الزراعي ٢٠ سنة فأكثر، وأن (٥٧،٣%) منهم قد حصلوا علي تعليم منتظم لسنوات مختلفة، وأن (٤٥,٤%) منهم يحوزون عشرة رؤوس فأكثر من الماعز، وأن (٤٤,٦%) منهم يحوزون عشرة رؤوس فأكثر من الأغنام، وأن (٤٢,٤%) منهم تقع فئة مشاركتهم في الأنشطة الخاصة بالبيئة الصحراوية بين المتوسطة والمرتفعة، وأن (٣٩,١%) منهم يتعرضون لمصادر المعلومات الزراعية بدرجة متوسطة ومرتفعة، وأن (٣٤,٩%) منهم يحوزون بقرتين فأكثر، وأن (٣٠,٨%) منهم يمتهنون مهنة أخري بجانب الزراعة، وأن (٢٦,٦%) منهم تقع فئة مشاركتهم في عضوية المنظمات الإجتماعية بين المتوسطة والمرتفعة، وأن (٢٥,٥%) منهم تقع فئة مشاركتهم في الأنشطة الإرشادية بين المتوسطة والمرتفعة، وأخيراً (٢٥,٢%) من المبحوثين يحوزون جاموستين فأكثر.

جدول رقم (١) شاملة وعينة البحث

المراكز	القرى	حجم المجتمع(الشاملة)*	حجم العينة(١٠%)
بئر العبد	السادات	٨١٧	٨٢
	إقطية	٤٩٢	٤٩
العريش	السبيل	٣٤٧	٣٥
	السكاسكة	٣٢٦	٣٣
الشيخ زويد	السكادرة	٤٢٩	٤٣
	الظهير	٣٧٤	٣٧
رفح	المطلة	٤٤٠	٤٤
	أبو شنار	٣٨٢	٣٨
الإجمالي		٣٦٠٧	٣٦١

*محافظة شمال سيناء، مديرية الزراعة بمحافظة شمال سيناء، بيانات غير منشورة، ٢٠١٣.

جدول رقم (٢) توزيع المبحوثين وفقاً لبعض خصائصهم الشخصية والمزرعية المدروسة

م	الخصائص الشخصية والمزرعية المدروسة للمبحوثين	الفئات	العدد ن = ٣٦١	%
١	**السن**	أقل من ٣٠سنة	٤١	١١.٤
		٣٠ إلى ٤٩ سنة	١٨٩	٥٢.٣
		٥٠ سنة فأكثر	١٣١	٣٦.٣
٢	**الحالة التعليمية**	أمي	١١٤	٣١.٦
		يقرأ ويكتب بدون شهادة	٤٠	١١.١
		حاصل على الشهادة الإبتدائية	٦١	١٦.٩
		حاصل على الشهادة الإعدادية	٦٣	١٧.٤
		حاصل على الشهادة الثانوية	٦٢	١٧.٢
		حاصل على مؤهل جامعي فأعلى	٢١	٥.٨
٣	**الحالة الزواجية**	أعزب	١١	٣.١
		متزوج	٣٢١	٨٨.٩
		أرمل	٢٤	٦.٦
		مطلق	٥	١.٤
٤	**المهنة الأساسية**	مزارع فقط	٢٥٠	٦٩.٢
		مزارع ومهنة أخرى	١١١	٣٠.٨
٥	**مساحة الحيازة الزراعية**	أقل من ١٠ أفدنة	٩١	٢٥.٢
		١٠ إلى ١٩ فدان	١٨٨	٥٢.١
		٢٠ فدان فأكثر	٨٢	٢٢.٧
	نوع الزراعات	محاصيل	١١٠	٣٠.٥
		خضر	٩٢	٢٥.٥
		فاكهة	٨٦	٢٣.٨
		نباتات طبية وعطرية	٥١	١٤.١
		أخري	٢٢	٦.١
٦	**مدة الخبرة بالعمل الزراعي**	أقل من ٢٠ سنة	١٢١	٣٣.٥
		٢٠ إلى ٣٩ سنة	١٩٠	٥٢.٦
		٤٠ سنة فأكثر	٥٠	١٣.٩
٧	**مصدر الري**	أمطار	٦٩	١٩.١
		أمطار مع آبار إرتوازية	٢٩٢	٨٠.٩
٨	**عدد رؤوس الحيوانات المزرعية**			
	الأغنام	لا يوجد	٧٣	٢٠.٢
		أقل من ١٠ رأس	١٢٧	٣٥.٢
		١٠ إلى أقل من ٢٠ رأس	١٠٠	٢٧.٧
		٢٠ رأس فأكثر	٦١	١٦.٩
	الماعز	لا يوجد	٥٦	١٥.٥
		أقل من ١٠ رأس	١٤١	٣٩.١
		١٠ إلى أقل من ٢٠ رأس	٨٣	٢٣.٠
		٢٠ رأس فأكثر	٨١	٢٢.٤
	الأبقار	لا يوجد	١٢٤	٣٤.٣
		بقرة واحدة	١١١	٣٠.٨
		بقرتان	٦٥	١٨.٠
		أكثر من بقرتين	٦١	١٦.٩
	الجاموس	لا يوجد	١٩٨	٥٤.٩
		جاموسة واحدة	٧٢	١٩.٩
		جاموستان	٤٩	١٣.٦
		أكثر من جاموستين	٤٢	١١.٦

تابع جدول رقم (٢) توزيع المبحوثين وفقاً لبعض خصائصهم الشخصية والمزرعية المدروسة

م	الخصائص الشخصية والمزرعية المدروسة للمبحوثين	الفئات	العدد ن = ٣٦١	%
٩	**مصادر الحصول على المعلومات الزراعية**	شيخ القبيلة	٣٠٠	٨٣.١
		الأهل والجيران	٢٩١	٨٠.٦
	نوعية المصادر	الباحثون بمحطات البحوث الإقليمية	٢٤٠	٦٦.٥
		أساتذة كلية العلوم الزراعية البيئية بالعريش	٢٠٠	٥٥.٤
		القائمون بالعمل الإرشادي الزراعي	١٧١	٤٧.٤
		مدير الجمعية الزراعية	١٦٩	٤٦.٨
		البرامج الزراعية التليفزيونية	١٥١	٤١.٨
		تجار مستلزمات الإنتاج الزراعي	١٣٢	٣٦.٦
		البرامج الزراعية بالإذاعة المسموعة	١٠٠	٢٧.٧
		المطبوعات الإرشادية الزراعية	٧٢	١٩.٩
	درجة التعرض	تعرض منخفض (أقل من ١١ درجة)	٢٢٠	٦٠.٩
		تعرض متوسط (١١ إلى ٢٠ درجة)	١٠٠	٢٧.٧
		تعرض مرتفع (٢١ درجة فأكثر)	٤١	١١.٤
١٠	**عضوية المنظمات الإجتماعية**	الجمعية التعاونية الزراعية	٣٦١	١٠٠.٠
	نوعية المنظمات	جمعية تنمية المجتمع المحلى	١٢٥	٣٤.٦
		مجلس الآباء بالمدرسة	٧١	١٩.٧
		المجلس الشعبي المحلى	٦٢	١٧.٢
		حزب سياسي	٣١	٨.٦
	درجة العضوية	عضوية منخفضة (أقل من ٦ درجات)	٢٦٥	٧٣.٤
		عضوية متوسطة (٦ إلى ١٠ درجات)	٧١	١٩.٧
		عضوية مرتفعة (١١ درجة فأكثر)	٢٥	٦.٩
١١	**المشاركة فى الأنشطة الإرشادية**	الحقول الإرشادية	١١٧	٣٢.٤
	نوعية الأنشطة	الزيارات الحقلية	١١٠	٣٠.٥
		الإجتماعات الإرشادية	٨٢	٢٢.٧
		الزيارات المكتبية	٧٠	١٩.٤
		يوم الحقل	٦١	١٦.٩
		المعارض الزراعية	١٢	٣.٣
	درجة المشاركة	مشاركة منخفضة (أقل من ٧ درجات)	٢٦٩	٧٤.٥
		مشاركة متوسطة (من ٧ إلى ١٢ درجة)	٧١	١٩.٧
		مشاركة مرتفعة (١٣ درجة فأكثر)	٢١	٥.٨
١٢	**المشاركة البينية الصحراوية**			
	نوع أنشطة المشاركة	إنشاء مصدات الرياح	٣٥٢	٩٧.٥
		إتباع طرق الري بالتنقيط	٣٠٠	٨٣.١
		الزراعة تحت الأنفاق البلاستيكية	٢٩٢	٨٠.٩
		الزراعة تحت الصوب الزراعية	٢٨٠	٧٧.٦
		تنظيم عملية رعى الحيوانات	٢٠٠	٥٥.٤
		إستخدام الأسمدة العضوية	١٤١	٣٩.١
		بناء السدود للحد من جريان السيول	١٠٠	٢٧.٧
		صيانة الآبار	٨٢	٢٢.٧
		تدوير المخلفات الزراعية	٤١	١١.٤
	درجة المشاركة	مشاركة منخفضة (أقل من ١٠ درجات)	٢٠٨	٢٧.٦
		مشاركة متوسطة (من ١٠ إلى ١٨ درجة)	٩١	٢٥.٢
		مشاركة مرتفعة (١٩ درجة فأكثر)	٦٢	١٧.٢

نتائج البحث:

يمكن عرض نتائج البحث في النقاط التالية:-

أولاً: معرفة المبحوثين من زراع البدو بفكرة الزراعة التعاقدية:

تباينت إستجابات المبحوثين لمعرفتهم بالعبارات الدالة علي فكرة الزراعة التعاقدية، حيث أوضحت النتائج بالجدول رقم (٣) أن (٢١,٦%) من المبحوثين لا يعرفون العبارات الدالة علي فكرة الزراعة التعاقدية، وأن (١٦,٩%) منهم يعرفونها بدرجة ضعيفة، وأن (٢٥,٥%) منهم يعرفونها بدرجة متوسطة، وأن (٣٦,٠%) من المبحوثين يعرفون العبارات الدالة علي فكرة الزراعة التعاقدية بدرجة جيدة.

وأظهرت النتائج بذات الجدول أنه امكن ترتيب العبارات الدالة علي فكرة الزراعة التعاقدية وذلك وفقاً للدرجة المتوسطة لمعرفة المبحوثين لكل عبارة منها علي النحو التالي يلي: إتفاق بين طرفين المزارع من جهه والشركات الخاصة أو الهيئات الحكومية لإنتاج وتسويق منتج معين يتم تحديده فيما بينهم (٢,٤٢) درجة، وتحديد المحصول المراد التعاقد عليه (٢,٤٢) درجة، وتتعهد جهة التعاقد بالحصول علي المنتج الزراعي المتعاقد عليه من المزارع لتسويقه (٢,٤٢) درجة، وتحديد الجهه المتعاقد معها ومن يمثلها في التصديق علي وثيقة التعاقد (٢,٤١) درجة، وحصول كل من طرفي التعاقد علي نسخة من وثيقة التعاقد (٢,٤١) درجة، وتحديد سعر ثابت للمحصول المتفق علي توريده في بداية التعاقد (٢,٤٠) درجة، وتحديد المساحة المنزرعة من المحصول المراد التعاقد عليه (٢,٣٦) درجة، وتحديد درجة جودة المحصول المتفق علي توريده في بداية التعاقد (٢,٣٤) درجة، وإتفاق المزارع وجهة لتعاقد علي كتابة العقد ويقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد (٢,٣٢) درجة، وتوقيع مختلف الأطراف المشاركة بوثيقة التعاقد (٢,٣٢) درجة، وأن تكون وثيقة التعاقد مكتوبة وموثقة (٢,٢٥) درجة، ولا تجدد وثيقة التعاقد تلقائياً إلا بعد إتفاق الطرفين (٢,١٦) درجة، وحصول المزارع علي سعر بيع المحصول النهائي المورد لجهة التعاقد في موعد غايته ثلاثون يوماً من تاريخ إنتهاء التوريد (٢,٠٥) درجة، وتتعهد جهة التعاقد بتوريد الكميات والأنواع المحددة من مستلزمات الإنتاج الزراعي في الوقت المحدد (٢,٠٤) درجة، وفي حالة عدم قيام المزارع بسداد ثمن مستلزمات الإنتاج الزراعي نقداً يتم خصم ثمنها عند توريد المحصول النهائي (٢,٠٤) درجة ، وتضمن جهة التعاقد جودة مستلزمات الإنتاج الزراعي الموردة للمزارع (٢,٠٠) درجة ، وقيام جهة التعاقد بالتأمين علي المنتج الزراعي المتعاقد عليه لتحملها نسبة من المخاطر الزراعية يتم تحديدها بالعقد (١,٨٩)، وقيام جهة التعاقد بتوريد مستلزمات الإنتاج الزراعي للمزارع المتعاقد معه (١,٧٧) درجة، وإلتزام جهة التعاقد بتقديم الخدمات الإرشادية الزراعية للمزارع بصفة منتظمة (١,٦٩) درجة، ويقوم المزارع بالدفع الفوري لثمن مستلزمات الإنتاج الزراعي عند إستلامها (١,٦٦) درجة، والإتفاق علي التعاقد قبل موسم زراعة المحصول المراد التعاقد عليه (١,٦٥) درجة، ويتم اللجوء إلي الجهات القضائية الرسمية عند حدوث أي مشاكل في التعاقد (١,٦٥) درجة، وتحدد جهة التعاقد ميعاد جمع المحصول المتفق علي توريده (١,٦٢) درجة، وحصول المزارع علي حوافز جودة من جهة التعاقد في حالة زيادة جودة إنتاجه عن الدرجة المتفق عليها (١,٦٢) درجة، ومعاينة جهة التعاقد للمساحة المتعاقد علي زراعتها في حضور المزارع أو من ينوب عنه (١,٥٥) درجة، وقيام جهة التعاقد بتحديد درجة جودة المحصول النهائي بمعرفة مندوب مديرية الزراعة أو الإدارة الزراعية التابع لها المزارع (١,٤٤) درجة، وفي حالة عدم قيام المزارع بتوريد المنتج المتفق علي توريده يلتزم بدفع غرامة مالية يحدد قدرها مسبقاً في العقد (١,٢٦) درجة، ويتم التعاقد علي الإنتاج خلال موسم زراعي واحد (١,٠٩) درجة، وقيام المزارع بتعبئة المحصول بالعبوات المنصوص عليها في العقد (١,٠٣) درجة، وإلتزام المزارع بإشتراطات جمع المحصول النهائي المتفق عليها بالعقد (٠,٩٩) درجة، وتقوم جهة التعاقد بوزن المحصول النهائي فور توريده من المزارع (٠,٦٣) درجة، ويحق للمزارع أو من ينوب عنه حضور عملية وزن المحصول النهائي المورد لجهة التعاقد (٠,٦١) درجة، وجهة التعاقد لها الحق في رفض إستلام المنتج النهائي إذا قلت درجة جودته عن الدرجة المتفق عليها ببداية التعاقد (٠,٥٧) درجة، وأخيراً يتحمل المزارع تكاليف نقل المحصول المتفق عليه لجهة التعاقد (٠,٥٢) درجة.

وتشير هذه النتائج إلى تباين إستجابات المبحوثين من المزارعين في مدى معرفتهم بالعبارات الدالة علي فكرة الزراعة التعاقدية، حيث تبين أن هناك (١٥) عبارة يتم معرفتهم بها بدرجة ضعيفة وهى التي حصلت علي درجة متوسطة للمعرفة من صفر إلى ١,٦٦، (١١) عبارة يتم معرفتهم بها بدرجة متوسطة وهى التي حصلت علي درجة متوسطة للمعرفة من ١,٦٧ إلى ٢,٣٣، (٨) عبارات يتم معرفتهم بها بدرجة جيدة وهى التي حصلت على درجة متوسطة ٢,٣٤ فأكثر لمدي معرفة المبحوثين بهم.

جدول ٣

هذا وقد بلغت الدرجة المتوسطة الإجمالية لمعرفة المبحوثين بعبارات فكرة الزراعة التعاقدية (١,٧٦) وهي تشير إلي أن معرفتهم بصفة عامة تقع في الفئة المتوسطة.

وهذه النتيجة ينبغي أن تثير إهتمام القائمين علي جهود التنمية بمحافظة شمال سيناء وجهاز الإرشاد الزراعي المنوط بنقل الأفكار المستحدثة إلي الزراع بأن يبذلوا مزيداً من الجهد حيال زيادة معارف زراع البدو بفكرة الزراعة التعاقدية، وخاصة لتلك العبارات الذي أثبتت النتائج أنهم يعرفونها بدرجة ضعيفة وهي تمثل (٤٤,١%) من العبارات المدروسة لفكرة الزراعة التعاقدية، خاصة أن (٤٢,٤%) من المبحوثين يعرفون هذه الفكرة وماهيتها بدرجة جيدة وذلك نتيجة شعورهم بوجود مشكلة معينة في إنتاج وتسويق بعض الحاصلات الزراعية بمنطقة البحث وبالتالي فقد ظهرت حاجتهم إلي فكرة الزراعة التعاقدية لعلاج تلك المشكلات، ومن الملاحظ أنهم قد شرعوا في التحقق من حاجتهم إلي فكرة الزراعة التعاقدية بعد سماعهم عنها، وقد يتوقف ذلك علي طبيعة تلك الفكرة، وطبيعة المجتمع السيناوي الذي يعيشون فيه.

ثانياً: إقتناع المبحوثين من زراع البدو بمنطقة البحث بفكرة الزراعة التعاقدية:

تباينت إستجابات المبحوثين لإقتناعهم بالعبارات الدالة علي فكرة الزراعة التعاقدية، حيث أوضحت النتائج جدول رقم (٤) أن (٢٤,٤%) من المبحوثين لا يقتنعون بالعبارات الدالة علي فكرة الزراعة التعاقدية، وأن (١٨,٣%) منهم يقنعون بها بدرجة ضعيفة، وأن (٢٤,٦%) منهم يقتنعون بها بدرجة متوسطة، وأن (٣٢,٧%) من المبحوثين يقتنعون بالعبارات الدالة علي فكرة الزراعة التعاقدية بدرجة جيدة.

وأظهرت النتائج بذات الجدول أنه يمكن ترتيب العبارات الدالة علي فكرة الزراعة التعاقدية وذلك وفقاً للدرجة المتوسطة لإقتناع المبحوثين بكل عبارة منها كما يلي: إتفاق بين طرفين المزارع من جهه والشركات الخاصة أو الهيئات الحكومية لإنتاج وتسويق منتج معين يتم تحديده فيما بينهم (٢,٣٦) درجة، وتتعهد جهة التعاقد بالحصول علي المنتج الزراعي المتعاقد عليه من المزارع لتسويقه (٢,٣٥) درجة، وتحديد المساحة المنزرعة من المحصول المراد التعاقد عليه (٢,٣٣) درجة، وحصول كل من طرفي التعاقد علي نسخة من وثيقة التعاقد (٢,٣١) درجة، وتحديد الجهه المتعاقد معها ومن يمثلها في التصديق علي وثيقة التعاقد (٢,٣٠) درجة، وتحديد سعر ثابت للمحصول المتفق علي توريده في بداية التعاقد (٢,٣٠) درجة، وتحديد درجة جودة المحصول المتفق علي توريده في بداية التعاقد (٢,٢٧) درجة، وإتفاق المزارع وجهة لتعاقد علي كتابة العقد ويقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد (٢,٢٦) درجة، وتوقيع مختلف الأطراف المشاركة بوثيقة التعاقد (٢,٢٦) درجة، وتحديد المحصول المراد التعاقد عليه (٢,٢٥) درجة، وأن تكون وثيقة التعاقد مكتوبة وموثقة (٢,١٦) درجة، ولا تجدد وثيقة التعاقد تلقائياً إلا بعد إتفاق الطرفين (٢,٠٣) درجة، وفي حالة عدم قيام المزارع بسداد ثمن مستلزمات الإنتاج الزراعي نقداً يتم خصم ثمنها عند توريد المحصول النهائي (٢,٠٠) درجة، وتتعهد جهة التعاقد بتوريد الكميات والأنواع المحددة من مستلزمات الإنتاج الزراعي في الوقت المحدد (١,٩٩) درجة، وتضمن جهة التعاقد جودة مستلزمات الإنتاج الزراعي الموردة للمزارع (١,٩٧) درجة، وحصول المزارع علي سعر بيع المحصول النهائي المورد لجهة التعاقد في موعد غايته ثلاثون يوماً من تاريخ إنتهاء التوريد (١,٩١) درجة، وقيام جهة التعاقد بالتأمين علي المنتج الزراعي المتعاقد عليه لتحملها نسبة من المخاطر الزراعية يتم تحديدها بالعقد (١,٨٠) درجة، وقيام جهة التعاقد بتوريد مستلزمات الإنتاج الزراعي للمزارع المتعاقد معه (١,٦٧) درجة، ويقوم المزارع بالدفع الفوري لثمن مستلزمات الإنتاج الزراعي عند إستلامها (١,٦١) درجة، وإلتزام جهة التعاقد بتقديم الخدمات الإرشادية الزراعية للمزارع بصفة منتظمة (١,٦١) درجة، ويتم اللجوء إلي الجهات القضائية الرسمية عند حدوث أي مشاكل في التعاقد (١,٥٧) درجة، والإتفاق علي التعاقد قبل موسم زراعة المحصول المراد التعاقد عليه (١,٥١) درجة، وحصول المزارع علي حوافز جودة من جهة التعاقد في حالة زيادة جودة إنتاجه عن الدرجة المتفق عليها (١,٤٩) درجة، ومعاينة جهة التعاقد للمساحة المتعاقد علي زراعتها في حضور المزارع أو من ينوب عنه (١,٤٤) درجة، وتحدد جهة التعاقد ميعاد جمع المحصول المتفق علي توريده (١,٤٠) درجة، وقيام جهة التعاقد بتحديد درجة جودة المحصول النهائي بمعرفة مندوب مديرية الزراعة أو الإدارة الزراعية التابع لها المزارع (١,٣٦) درجة، وفي حالة عدم قيام المزارع بتوريد المنتج المتفق علي توريده يلتزم بدفع غرامة مالية يحدد قدرها مسبقاً في العقد (١,١٩) درجة، ويتم التعاقد علي الإنتاج خلال موسم زراعي واحد (٠,٩٧) درجة، وإلتزام المزارع بإشتراطات جمع المحصول النهائي المتفق عليها بالعقد (٠,٩٧) درجة، وقيام المزارع بتعبئة المحصول بالعبوات المنصوص عليها في العقد (٠,٩٣) درجة، وتقوم جهة التعاقد بوزن المحصول النهائي فور توريده من المزارع (٠,٥٠)

جدول ٤

درجة، ويحق للمزارع أو من ينوب عنه حضور عملية وزن المحصول النهائي المورد لجهة التعاقد (٠.٤٨) درجة، ويتحمل المزارع تكاليف نقل المحصول المتفق عليه لجهة التعاقد
(٠,٤٦) درجة، وأخيراً جهة التعاقد لها الحق في رفض إستلام المنتج النهائي إذا قلت درجة جودته عن الدرجة المتفق عليها ببداية التعاقد (٠,٤٦) درجة.

وتشير هذه النتائج إلى تباين إستجابات المبحوثين من المزارعين في مدى إقتناعهم بالعبارات الدالة علي فكرة الزراعة التعاقدية، حيث تبين أن هناك (١٦) عبارة يتم إقتناعهم بها بدرجة ضعيفة وهى التي حصلت علي درجة متوسطة للإقناع من صفر إلى ١,٦٦، و (١٦) عبارة يتم إقتناعهم بها بدرجة متوسطة وهى التي حصلت علي درجة متوسطة للإقناع من ١,٦٧ إلى ٢,٣٣، وعبارتين يتم إقتناعهم بهما بدرجة جيدة وهى التي حصلت على درجة متوسطة ٢,٣٤ فأكثر لمدي إقتناع المبحوثين بهما.

هذا وقد بلغت الدرجة المتوسطة الإجمالية لإقتناع المبحوثين بعبارات فكرة الزراعة التعاقدية (١,٦٦) درجة وهي تشير إلي أن إقتناعهم بصفة عامة يقع في الفئة المتوسطة.

وهذه النتيجة ينبغي أن تثير إهتمام القائمين علي جهود التنمية بمحافظة شمال سيناء وجهاز الإرشاد الزراعي المنوط بنقل الأفكار المستحدثة إلي الزراع بأن يبذلوا مزيداً من الجهد حيال إتخاذ السبل الكفيلة لزيادة إقتناع زراع البدو بفكرة الزراعة التعاقدية وخاصة لتلك العبارات الذي أثبتت النتائج أنهم يقتنعون بها بدرجة ضعيفة وهي تمثل (٤٧,١%) من العبارات المدروسة لفكرة الزراعة التعاقدية، خاصة أن (٣٢,٧%) من المبحوثين يقتنعون بهذه الفكرة وماهيتها بدرجة جيده نتيجة شعورهم بوجود مشكلة معينة لإنتاج وتسويق بعض الحاصلات الزراعية بمنطقة البحث وبالتالي ظهرت حاجتهم إلي فكرة الزراعة التعاقدية لعلاج تلك المشكلات، ومن الملاحظ أنهم قد شرعوا في التحقق من المبادئ أو الأسس المرتبطة بأهمية فكرة الزراعة التعاقدية وضرورة تطبيقها بعد سماعهم عنها من مختلف مصادر المعلومات التي يفضل اللجوء إليها وفقاً لشخصية كل منهم والنظام الإجتماعي السائد بالمجتمع السيناوي، ثم يكونون إتجاهاً إيجابياً نحو الفكرة نفسها بصفة خاصة وإتجاه عام نحو التغيير بصفة عامة.

ثالثاً: قبول المبحوثين من زراع البدو بمنطقة البحث لفكرة الزراعة التعاقدية:

تباينت إستجابات المبحوثين لقبولهم العبارات الدالة علي فكرة الزراعة التعاقدية، حيث أوضحت النتائج جدول رقم (٥) أن (٢٦,٩%) من المبحوثين لا يقبلون العبارات الدالة علي فكرة الزراعة التعاقدية، وأن (٢٠,٨%) منهم يقبلونها بدرجة ضعيفة، وأن (٢٣,٣%) منهم يقبلونها بدرجة متوسطة، وأن (٢٩,١%) من المبحوثين يقبلون العبارات الدالة علي فكرة الزراعة التعاقدية بدرجة جيدة.

وأظهرت النتائج بذات الجدول أنه يمكن ترتيب العبارات الدالة علي فكرة الزراعة التعاقدية وفقاً للدرجة المتوسطة لقبول المبحوثين بكل عبارة منها كما يلي: إتفاق بين طرفين المزارع من جهه والشركات الخاصة أو الهيئات الحكومية لإنتاج وتسويق منتج معين يتم تحديده فيما بينهم (٢,٣٤) درجة، وتحديد الجهه المتعاقد معها ومن يمثلها في التصديق علي وثيقة التعاقد (٢,٢٧) درجة، وإتفاق المزارع وجهة لتعاقد علي كتابة العقد ويقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد (٢,٢٢) درجة، وتحديد المساحة المنزرعة من المحصول المراد التعاقد عليه (٢,٢١) درجة، وتتعهد جهة التعاقد بالحصول علي المنتج الزراعي المتعاقد عليه من المزارع لتسويقه (٢,٢١) درجة، وحصول كل من طرفي التعاقد علي نسخة من وثيقة التعاقد (٢,١٩) درجة، وتوقيع مختلف الأطراف المشاركة بوثيقة التعاقد (٢,١٨) درجة، وتحديد سعر ثابت للمحصول المتفق علي توريده في بداية التعاقد (٢,١٤) درجة، وتحديد المحصول المراد التعاقد عليه (٢,١٢) درجة، وتحديد درجة جودة المحصول المتفق علي توريده في بداية التعاقد (٢,١٢) درجة، وأن تكون وثيقة التعاقد مكتوبة وموثقة (٢,٠٦) درجة، ولا تجدد وثيقة التعاقد تلقائياً إلا بعد إتفاق الطرفين (١,٩١) درجة، وفي حالة عدم قيام المزارع بسداد ثمن مستلزمات الإنتاج الزراعي نقداً يتم خصم ثمنها عند توريد المحصول النهائي (١,٨٨) درجة، وتتعهد جهة التعاقد بتوريد الكميات والأنواع المحددة من مستلزمات الإنتاج الزراعي في الوقت المحدد (١,٨٤) درجة، وتضمن جهة التعاقد جودة مستلزمات الإنتاج الزراعي الموردة للمزارع (١,٨١) درجة، وحصول المزارع علي سعر بيع المحصول النهائي المورد لجهة التعاقد في موعد غايته ثلاثون يوماً من تاريخ إنتهاء التوريد (١,٧٣) درجة، وقيام جهة التعاقد بالتأمين علي المنتج الزراعي المتعاقد عليه لتحملها نسبة من المخاطر الزراعية يتم تحديدها بالعقد (١,٦٩) درجة، وقيام جهة التعاقد بتوريد مستلزمات الإنتاج الزراعي للمزارع المتعاقد معه (١,٥٥) درجة ، ويقوم المزارع بالدفع الفوري لثمن مستلزمات الإنتاج الزراعي عند إستلامها (١,٥٠) درجة، وإلتزام جهة التعاقد بتقديم الخدمات الإرشادية الزراعية للمزارع بصفة منتظمة (١,٤٨) درجة، والإتفاق علي التعاقد قبل موسم زراعة المحصول المراد التعاقد عليه (١,٤٤) درجة، ويتم اللجوء

إلي الجهات القضائية الرسمية عند حدوث أي مشاكل في التعاقد (١,٤٤) درجة، وحصول المزارع علي حوافز جودة من جهة التعاقد في حالة زيادة جودة إنتاجه عن الدرجة المتفق عليها (١,٣٨) درجة، ومعاينة جهة التعاقد للمساحة المتعاقد علي زراعتها في حضور المزارع أو من ينوب عنه (١,٢٧) درجة، وتحدد جهة التعاقد ميعاد جمع المحصول المتفق علي توريده (١,٢٥) درجة، وقيام جهة التعاقد بتحديد درجة جودة المحصول النهائي بمعرفة مندوب مديرية الزراعة أو الإدارة الزراعية التابع لها المزارع (١,٢٥) درجة، وفي حالة عدم قيام المزارع بتوريد المنتج المتفق علي توريده يلتزم بدفع غرامة مالية يحدد قدرها مسبقاً في العقد (١,١٠) درجة، ويتم التعاقد علي الإنتاج خلال موسم زراعي واحد (٠,٨٨) درجة، وقيام المزارع بتعبئة المحصول بالعبوات المنصوص عليها في العقد (٠,٨٧) درجة، وإلتزام المزارع بإشتراطات جمع المحصول النهائي المتفق عليها بالعقد (٠,٨٥) درجة، ويتحمل المزارع تكاليف نقل المحصول المتفق عليه لجهة التعاقد (٠,٤١) درجة، ويحق للمزارع أو من ينوب عنه حضور عملية وزن المحصول النهائي المورد لجهة التعاقد (٠,٤١) درجة، وتقوم جهة التعاقد بوزن المحصول النهائي فور توريده من المزارع (٠,٣٨) درجة، وأخيراً جهة التعاقد لها الحق في رفض إستلام المنتج النهائي إذا قلت درجة جودته عن الدرجة المتفق عليها ببداية التعاقد (٠,٣٥) درجة.

وتشير هذه النتائج إلى تباين إستجابات المبحوثين من المزارعين في مدى قبولهم للعبارات الدالة علي فكرة الزراعة التعاقدية، حيث تبين أن هناك (١٧) عبارة يتم قبولهم لها بدرجة ضعيفة وهى التي حصلت علي درجة متوسطة للقبول من صفر إلى ١,٦٦، و(١٦) عبارة يتم قبولهم لها بدرجة متوسطة وهى التي حصلت علي درجة متوسطة للقبول من ١,٦٧ إلى ٢,٣٣، وعبارة واحدة يتم قبولهم لها بدرجة جيدة وهى التي حصلت على درجة متوسطة ٢,٣٤ فأكثر لمدي قبول المبحوثين بها.

هذا وقد بلغت الدرجة المتوسطة الإجمالية لقبول المبحوثين لعبارات فكرة الزراعة التعاقدية (١,٥٥) درجة وهي تشير إلي أن إقتناعهم بصفة عامة يقع في الفئة الضعيفة.

وهذه النتيجة ينبغي أن تثير إهتمام القائمين علي جهود التنمية بمحافظة شمال سيناء وجهاز الإرشاد الزراعي المنوط بنقل الأفكار المستحدثة إلي الزراع بأن يبذلوا مزيداً من الجهد حيال زيادة قبول زراع البدو لفكرة الزراعة التعاقدية وخاصة لتلك العبارات الذي أثبتت النتائج أنهم يقبلوها بدرجة ضعيفة وهي تمثل (٥٠%) من العبارات المدروسة لفكرة الزراعة التعاقدية، خاصة أن (٢٩,١%) من المبحوثين يقبلون هذه الفكرة بدرجة جيده نتيجة شعورهم بوجود مشكلة معينة لإنتاج وتسويق بعض الحاصلات الزراعية بمنطقة البحث وبالتالي ظهرت حاجتهم إلي فكرة الزراعة التعاقدية لعلاج تلك المشكلات، ومن الملاحظ أن المزارع السيناوي في هذه المرحلة ينتهج نهجاً من إثنين، إما أن يقبل الفكرة وتطبيقها أو يرفضها، وقد يكون القرار بالقبول أو الرفض ومع ذلك فقد يستمر المزارع في قبوله للفكرة وقد لا يستمر، كما أنه قد يعدل عن رفضه لها ويقرر قبولها وتطبيقها مؤخراً، لذا كان من الطبيعي أن يدخل في مرحلة جديدة هي مرحلة التأكيد أو التعزيز أو التدعيم، فبعد إتخاذ قرار التبني أو الرفض يحتاج المزارع إلي معلومات لتأكيد قراره، وقد يقرر عدم الإستمرار في التبني، كما أنه قد يعدل عن رفض الفكرة، ويقرر قبولها في وقت متأخر، وقد يرجع ذلك إلي نقص المعلومات التي يتلقاها حول الفكرة بعد اتخاذه لقرار معين بشأنها.

هذا وأوضحت النتائج البحثية الواردة بالجدول رقم (٦) والمتعلقة بالنتائج الإجمالية لقبول المبحوثين من زراع البدو بمنطقة البحث لفكرة الزراعة التعاقدية أن (١٨,٦%) من المبحوثين يقبلون فكرة الزراعة التعاقدية بدرجة ضعيفة، وأن (٢٤,٤%) منهم يقبلونها بدرجة متوسطة، وأن (٣٢,٧%) من المبحوثين يقبلون فكرة الزراعة التعاقدية بدرجة جيدة. هذا وقد بلغت الدرجة المتوسطة الإجمالية لقبول المبحوثين لفكرة الزراعة التعاقدية (١,٦٥) درجة وهي تشير إلي أن قبولهم بصفة عامة يقع في الفئة الضعيفة.

وهذه النتيجة ينبغي أن تثير إهتمام القائمين علي جهاز الإرشاد الزراعي المنوط بنقل الأفكار المستحدثة إلي الزراع بأن يبذلوا مزيداً من الجهد حيال زيادة معارف المبحوثين من زراع البدو بمنطقة البحث لفكرة الزراعة التعاقدية من خلال عقد الإجتماعات والندوات الإرشادية، بالإضافة إلي تنظيم رحلات وزيارات ميدانية إلي الأماكن التي سبق تطبيق الزراعة التعاقدية لمحاصيل في محافظات أخري لزيادة نسبة إقتناع المبحوثين بهذه الفكرة، كما يمكن للإرشاد الزراعي تنظيم زيارات ميدانية لرؤية الإيضاحات العملية والمشاهدة للزراعات التعاقدية في بعض المناطق المنفذة بها وتوضيح كيفية الإستفادة من تسويق تلك الحاصلات المتعاقد عليها وحصول الزراع علي ربح أكبر نتيجة تطبيقهم لنظام الزراعات التعاقدية.

جدول ٥

جدول (٦) النتائج الإجمالية لقبول المبحوثين لفكرة الزراعة التعاقدية

م	أراء المبحوثين مراحل قبول فكرة الزراعة التعاقدية	ضعيف		متوسط		جيد		الدرجة المتوسطة
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	
١	المعرفة	٦١	١٦.٩	٩٢	٢٥.٥	١٣٠	٣٦.٠	١.٧٦
٢	الإقتناع	٦٦	١٨.٣	٨٩	٢٤.٦	١١٨	٣٢.٧	١.٦٦
٣	القبول	٧٥	٢٠.٨	٨٤	٢٣.٢	١٠٥	٢٩.١	١.٥٥
المتوسط العام لقبول المبحوثين لفكرة الزراعة التعاقدية		٦٧	١٨.٦	٨٨	٢٤.٤	١١٨	٣٢.٧	١.٦٥

رابعاً: رأي المبحوثين من زراع البدو في الفوائد التي يمكنهم الحصول عليها من تطبيق فكرة الزراعة التعاقدية بمنطقة البحث

أوضحت النتائج جدول رقم (٧) أن المبحوثين قد ذكروا -من وجهه نظرهم- ستة من الفوائد المتوقع الحصول عليها عند تطبيق فكرة الزراعة التعاقدية بمنطقة البحث، ويمكن ترتيب تلك الفوائد ترتيباً تنازلياً وذلك وفقاً للنسبة المئوية لإستجابات المبحوثين علي كل فائدة منهم علي حده، وذلك علي النحو التالي: ضمان تسويق المحصول المتعاقد عليه(٧٠,١%)، وإمكانية الحصول علي سعر مناسب من بيع المحصول المتعاقد عليه (٦٦,٥%)، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي الموثوق بها (٥٥,٤%)، والحصول علي خدمات إرشادية زراعية جيدة (٣٠,٧%)، والتوسع في زراعة بعض الحاصلات التصديرية (٢٥,٥%)، وأخيراً فتح أسواق جديدة لتصدير الحاصلات الزراعية المصرية (١٩,٤%) من إجمالي المبحوثين من زراع البدو بمنطقة البحث.

وبناءاً علي ما أظهرته نتائج البحث فإنه يمكن القول أنه ينبغي علي القائمين بالعمل الإرشادي الزراعي بمحافظة شمال سيناء أن يعملوا علي زيادة نسب قبول زراع البدو لأسلوب الزراعات التعاقدية لما لها من أثر في زيادة الإنتاجية الزراعية وضمان تسويق الحاصلات الزراعية المنزرعة بمحافظة شمال سيناء، من خلال عقد الإجتماعات والندوات الإرشادية لإمداد الزراع بالمعلومات والمعارف عن فكرة الزراعة التعاقدية خاصة والأفكار المستحدثة عامة، والعمل علي إقتناعهم بها وتوضيح كيفية تطبيق هذه الأفكار تحت ظروفهم وإمكانياتهم المتاحة وذلك من خلال تنظيم رحلات وزيارات ميدانية إلي الأماكن التي سبق تطبيق الزراعة التعاقدية لمحاصيل في محافظات أخري لزيادة نسبة إقتناع المبحوثين بهذه الفكرة، وتنظيم زيارات ميدانية لرؤية الإيضاحات العملية والمشاهدة للزراعات التعاقدية في بعض المناطق المنفذة بها لتوضيح كيفية الإستفادة من تسويق تلك الحاصلات المتعاقد عليها وحصول الزراع علي ربح أكبر نتيجة تطبيقهم لنظام الزراعات التعاقدية.

جدول رقم (٧) توزيع المبحوثين وفقاً لرأيهم في الفوائد التي يمكنهم الحصول عليها من تطبيق فكرة الزراعة التعاقدية بمنطقة البحث

الفوائد التي يمكن الحصول عليها من تطبيق فكرة الزراعة التعاقدية بمنطقة البحث	العدد ن = ٣٦١	%*
ضمان تسويق المحصول المتعاقد عليه	٢٥٣	٧٠.١
إمكانية الحصول علي سعر مناسب من بيع المحصول المتعاقد عليه	٢٤٠	٦٦.٥
توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي الموثوق بها	٢٠٠	٥٥.٤
الحصول علي خدمات إرشادية زراعية جيدة	١١١	٣٠.٧
التوسع في زراعة بعض الحاصلات التصديرية	٩٢	٢٥.٥
فتح أسواق جديدة لتصدير الحاصلات الزراعية المصرية	٧٠	١٩.٤

*المجموع لا يساوى ١٠٠% لإتاحة الفرصة للمبحوث لذكر أكثر من فائدة.

المراجع

١- أبوحطب، رضا عبد الخالق، ومحمود عطيه الشوادفي (١٩٩٨): **دروس مستفادة من تجارب المجتمعات الريفية المستحدثة والتطبيقات المستفادة من مشروع ترعة السلام**، مؤتمر الإرشاد الزراعي وتحديات التنمية الزراعية في الوطن العربي، القاهرة.
٢- الخولي، حسين زكي ومحمد فتحي الشاذلي وشادية حسن فتحي (١٩٨٤): **الإرشاد الزراعي**، وكالة الصقر للصحافة والنشر، الإسكندرية.
٣- عبد المقصود، بهجت محمد (١٩٨٨): **الإرشاد الزراعي**، دار الوفاء للطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى، المنصورة.
٤- عمر، أحمد محمد وآخرون (١٩٧١): **الإرشاد الزراعي أساسياته ودوره فى التنمية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧١.
٥- سالم، سالم حسين (١٩٨٢): **علاقة اتجاهات وقيم المزارعين المصريين برفض الممارسات المزرعية المستحدثة**، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة الأزهر.
٦- محافظة شمال سيناء(٢٠١٣): **مديرية الزراعة بمحافظة شمال سيناء**، بيانات غير منشورة، العريش.
٧- محافظة شمال سيناء(٢٠١٤): **مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمحافظة شمال سيناء**، بيانات غير منشورة، العريش.
٨- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (٢٠٠٩): **إستراتجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠**، وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي، جمهورية مصر العربية.

1-Hoeffler,H.(2006): Promoting The Kenyan Potato Value Chain: Can Contract Farming Help Build Trust and Reduce Transaction Risks, 99th European Seminar of the European Association of Agricultural Economists (EAAE), Bonn, Germany.

2-Huacuja,F.E.(2001): Working under Contract For the Vegetable Agro Industry in Mexico: A means of Survival, Journal of Culture &Agriculture, Vol. 23, No. 3, Mexico.

3-Johnson,A.(2005): Linking Farmers to Markets Through Contract Farming, Asian Development Bank.

4-Rogers, E.M. (1983): Diffusion of Innovations, the Free Press, New York.

5-Rogers, E.M., and F.F Shoemaker, (1971): Communication Of Innovation Across Cultural Approach, Cailler Macmillan Publishes. New York.

6-**Roth,R.I.(1992):** Contract Farming Breeds: Big Problems for Growers, Asian Development Bank.

7-Singh,S. (2003): Contract Farming in India: Impacts on Women and Child Workers, International Institute for Environment and Development, Gujarat, India.

8-Stessens,J.; Gouet,C. and P. Eeckloo (2004): Efficient Contract Farming Through Strong Farmers, Organizations in a Partnership with Agri-Business, Hoger institute voor de arbeid, Leuven, Belgium.

9-**Welkening, E. A.(1953):** Adoption of improved farm practices as related to family factiors, University of Wisconsin, Medison: Research Bulletin.

10-Woodend,J.J.(2003): Potential of Contract Farming as A Mechanism For The ommercialization of Smallholder Agriculture: The Zimbabwe Case Study, FAO, Rome

BEDOUIN FARMERS' ACCEPTANCE TO THE IDEA OF CONTRACT FARMING IN NORTH SINAI GOVERNORATE

Dr. Mohamed Amin Sedki El Ghawi* and Dr. Hossam Eldin Ibrahim Ahmed Abdelaal**
Associate Prof. Researcher and Head of the Agriculture Extension Department, Socio-Economic Division, Desert Research Center*
Agricultural Extension Researcher, Agricultural Extension Division, Desert Research Center**

ABSTRACT

The research was carried out to define the knowledge of Bedouin respondent's farmers to the idea of contract farming at the study area, convincing and accepting such idea and getting to know the benefits of putting such idea into practice.

The study was conducted in the four coastal centers in North Sinai Governorate from west to east as follows: Beer Alabd, Al Arish, Al Sheikh Zwaied and Rafah, where agriculture is the main profession of their inhabitants due to the availability of the land and the water. Each Center was represented by two villages, the eight (8) selected villages were: El Sadat and Aqtia in Beer Alabd, Al Sabeel and El Sakaska in Al Arish, Al Sakadra and Al Zaheer in Al Sheikh Zwoied and Al Matalla and Abo Shenar in Rafah.

The study sample contained 3607 farmers; a randomized sample of 361 farmers with 10% of the total number of farmers in such villages was taken. Data were collected via an interview questionnaire from September 2013 to May 2014, research data were completed from each respondent over three times with a time difference of 3 months. The first time had the respondent's response to his knowledge to the expressions of contract farming which came to 34 expressions, the second time had the respondent's response to his convincing to such expressions and the third time had the response that indicate his accepting to the expressions of contract farming. Number survey, replicate table, the Percentage and the Mean were used to analyze the date.

The study results were as follows:

1- Results showed that 21.6% of respondents had no idea about contact farming, 16.9% had moderate knowledge, 24.6% were moderately knowledge of the idea, and 36.0 % of respondents knew the idea of contract farming well.

2- It was revealed that 24.4% of respondents were not convinced of the idea of contract farming, 18.3% were fairly convinced of it, 24.6% were moderately convinced of the idea, and 32.7% of respondents were well convinced of the idea of contract farming.

3- Results also indicated that 26.9% of respondents didn't accept the idea of contract farming, 20.8% fairly accepted it, 23.3% accepted it moderately, and 29.1% accepted the idea of contract farming well.

4- The total average degree of respondents' accepting to the idea of contract farming was 1.65 indicating fair accepting to such idea.

5- Respondents mentioned some benefits of applying the idea of contract farming at the study area as follows: marketing of the contracted crop guaranteed with 70.1%, the contracted crop to be sold at reasonable price with 66.5%, reliable farm inputs provided with 55.4% , proper extensional service obtained with 30.7%, growing some export crops expanded with 25.5%, and new markets for the Egyptian agricultural crops opened with 19.4 of the respondents.